

المركزي يعكف حالياً على خلق منصة متطورة للتبادل الفعال للمعلومات المتعلقة بالمخاطر السيبرانية

## الهائل: أنظمة البنوك المركزية أصبحت أكثر استقراراً ومثانة



د.محمد الهائل

قال محافظ بنك الكويت المركزي د.محمد الهائل إن خسائر الأزمة المالية العالمية، طبقاً لإباحت بنك التسويات الدولي بلغت ما نسبته 25٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، فضلاً عن التكاليف الاجتماعية لارتفاع معدلات البطالة وانخفاض الإنتاج. حديث الهائل جاء خلال أعمال الاجتماع السنوي الرابع عشر على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الذي تنظمه لجنة بازل للرقابة المصرفية بمشاركة مع معهد الاستقرار المالي وصندوق النقد العربي والمعتقد في أبوظبي. وأضاف الهائل خلال كلمته الافتتاحية بعنوان «الرقابة والإشراف: أخطاء الماضي ومخاوف الحاضر» انه لم يكن التعرف على الاختلالات وأوجه القصور خلال الأزمة المالية العالمية صعباً، فقد كان من الواضح عدم كفاية رأس المال وضعف جودته، وما زاد الأمر سوءاً غياب المصداق والتدابير الوقائية لاحتواء الرفع المالي المفرط، فيما استفادت البنوك الكبرى، التي حال جمعها دون سقوطها، من قوتها في السوق دون أن تتحمل كلفة المخاطر التي تسببت فيها للنظام برمته، كما لم تكن هناك تدابير خاصة بالسيولة، سواء من حيث التمويل أو تغيرات السوق، وكانت الرؤية ضبابية بالنسبة لجهود احتواء المخاطر النظامية من حيث البعد الزمني أو الهيكلي. وخلاصة القول، إن الخلل قد كان جلياً في كل القواعد التنظيمية جملة وتفصيلاً.

وأكد الهائل أن من أوجه القصور التي كشفت عنها الأزمة المالية العالمية النظر التي رأت في الإشراف المصرفي عملية تقوم على التحوط الجزئي وحده، إذ ساد الاعتقاد أن استقرار وحدات النظام المالي كل على حدة كفيلاً

التقلبات الاقتصادية، لمساعدة البنوك للمحافظة على هوامش إضافية في صورة مصداق رأسمالية والحد من المخاطر النظامية. وفي السياق ذاته، طبق تدريجياً معيار الرفع المالي لدعم تطبيق معيار كفاية رأس المال. أما بالنسبة للمسئولة، فقد أدى تطبيق معيار نسبة تغطية السيولة وصافي نسبة التمويل المستقر إلى تعزيز قدرة البنوك على مواجهة ضغوط السيولة، وزيادة استقرار هيكل التمويل لديها. ولواجهة البعد الهيكلي من المخاطر النظامية، أضيفت متطلبات رأسمالية للبنوك ذات الأهمية النظامية، إلى جانب تعزيز خطط الإنعاش، وتسوية الأوضاع وتحسين شبكات الأمان، هذا فضلاً عن كثير من التدابير الأخرى.. وأضاف المحافظ أن هناك أدلة على أن البنوك غدت أكثر استقراراً مما كانت عليه قبل عقد من الزمن. حتى إن أثر هبوط أسعار النفط في عام 2014 على البنوك الخليجية كان محدوداً رغم تفاوت درجة المثانة من دولة لأخرى. وهناك توافق على أن بنوكنا قد دخلت

الإصلاحات الرقابية من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية عند تعديل القواعد الحالية بل طرحت تدابير واسعة النطاق لم تكن موجودة فيما سبق أو أنها لم تكن كافية. وبفضل هذه الجهود، تمت معالجة القصور إلى حد كبير، وتحسين نظام كفاية رأس المال برفع معدله وتحسين جودته. كما فرضت متطلبات بشأن تكوين المصداق الرأسمالية ضد التحوطية والمصداق المالية ضد

## احتمالات عالية لنشوء مخاطر جديدة

وأشار د.محمد الهائل إلى أن التطورات التكنولوجية باتت تلقي بظلالها على جميع نواحي العمل المصرفي محدثة تحولاً في عمليات البنوك الداخلية وفي تعاملاتها مع العملاء. ومع تعاظم دور التكنولوجيا من دور مساعد إلى منصة أساسية لكل أنشطة البنوك، تلوح في الأفق احتمالات عالية لنشوء مخاطر جديدة عن أنماط التكنولوجيا واسعة الانتشار والمتشابهة. كما أشار إلى أن أثر حدوث مثل هذه الاحتمالات على أرض الواقع لا يقتصر على الإخلال بالخدمات المالية الحيوية بل يتعدى ذلك لتهديد متانة النظام المصرفي والثقة فيه، ولذلك بات ينظر إلى المخاطر السيبرانية على أنها مخاوف محورية. ولغت إلى أنه يجب أن تنعكس المخاطر السيبرانية المتزايدة في المتطلبات الرأسمالية لسدى البنوك لمواجهة المخاطر التشغيلية. ورأى في تنامي الوعي بالمخاطر السيبرانية خطوة في الاتجاه الصحيح، لاسيما أن هذه المخاطر تعتبر عظيمة الأثر وإن كانت احتمالاتها منخفضة، مشدداً على أن الاعتماد على رأس المال فقط في مواجهة المخاطر السيبرانية لن يكون كافياً. إذ يجب على الجهات الرقابية ضمان

تحسين البنوك لمئاتها التشغيلية عبر تعزيز قدرتها على الاستجابة للهجمات السيبرانية والتعافي منها. كما سيطلب الحد من الهجمات السيبرانية تعاوناً فعالاً بين الجهات الرقابية والقطاع وكذلك خطط طوارئ وتعاون مناسبة، بالإضافة إلى تبني جميع المشاركين في بنية الأسواق المالية لممارسات السلامة الصحيحة. وصرح المحافظ بأن بنك الكويت المركزي المالية القوي للمجموعة والذي استقر بنسبة 14,48٪ خلال الربع الثالث من 2019 ليقف بذلك الحد الأدنى المطلوب من قبل مصرف البحرين المركزي والبالغ 12,5٪. كما لوحظ أيضاً

توقعات باستمرار نشاط الاقتصاد خلال العامين المقبلين بدعم من السياحة ومعرض «إكسبو 2020»

## «الوكالة الإسلامية للتصنيف»: إعادة تأكيد معدلات الثقة في «جي إف إنش»

الرئيس: نتطلع إلى تحقيق مزيد من التقدم والإنجازات خلال العام المقبل لنواصل تنفيذ إستراتيجيتنا وحنى ثمار استثمارنا



هشام الرئيس

قالت مجموعة جي إف إنش المالية في بيان صحفي أمس إن الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف (IIRA) أكدت التصنيف المنسوح لمجموعة جي إف إنش المالية، بدرجة BB/ B (Double B/ Single B) على النطاق الدولي وبدرجة BBB-(bh)/ A3(bh) على النطاق المحلي، مع نظرة مستقبلية بدرجة «مستقرة» لكلا التصنيفين.

وسلط التقرير الضوء على تقدم المجموعة عبر خطوط أعمالها الرئيسية، التي تشمل الصيرفة الاستثمارية، التطوير العقاري، نشاط الخزينة الذي تم التوسع فيه مؤخراً، الاستثمارات الخاصة، والصيرفة التجارية من خلال حصتها البالغة 55,4٪ في المصرف الخليجي التجاري الواقع مقره في البحرين.

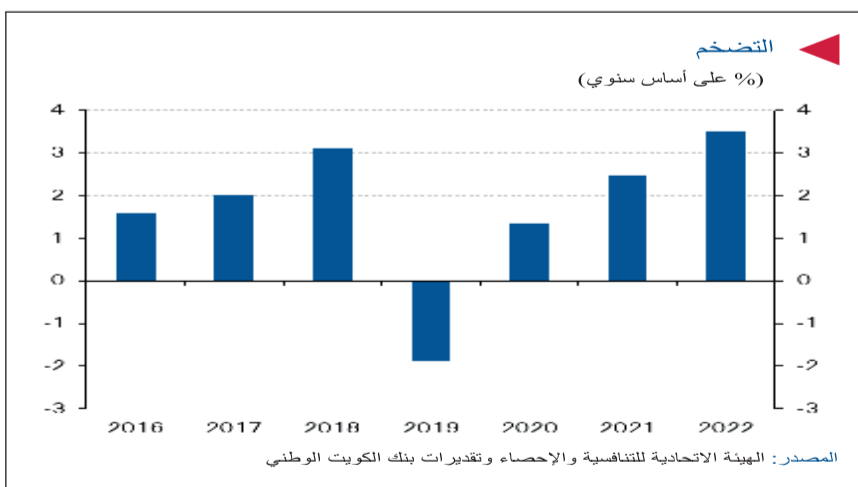
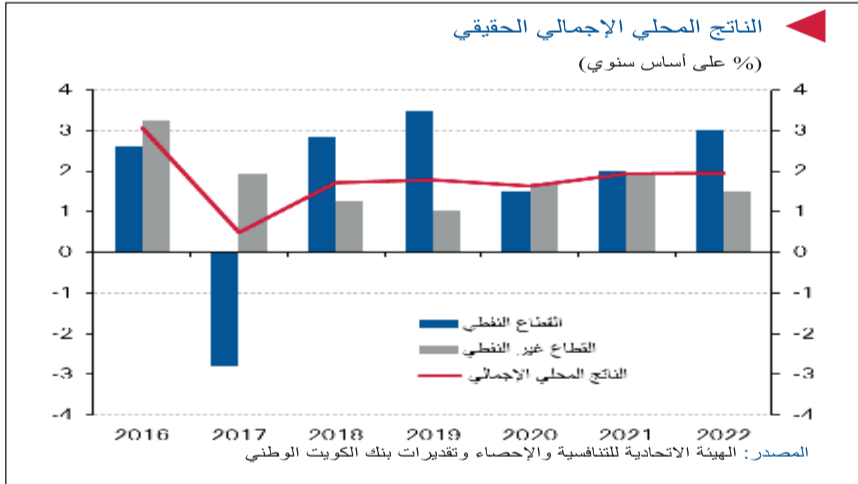
كما أشار التقرير بشكل إيجابي إلى أنه بينما كانت استثمارات المجموعة تركز نسبياً على الأصول العقارية، إلا أن هذا التركيز أخذ في التراجع من خلال الاستثمار في منتجات الخزينة وزيادة الاستثمارات في القطاعات المقاومة للتقلبات - بما في ذلك قطاعي التعليم والرعاية الصحية وذلك من خلال نشاط الصيرفة الاستثمارية للمجموعة.

ومن الإنجازات والعوامل الإيجابية الأخرى التي أبرزها التقرير، قدرة «جي إف إنش» على تحقيق تحارجات ناجحة من بعض من مشاريعها العقارية، ومن ثم الاستفادة من السيولة الناتجة، وارتباط المجموعة المتواصل بمجموعة أوبوطني المالية بالإمارات، بصفتها مساهم مسيطر. على صعيد الوضع المالي، أبرز التقرير معدل الكفاية المالية القوي للمجموعة والذي استقر بنسبة 14,48٪ خلال الربع الثالث من 2019 ليقف بذلك الحد الأدنى المطلوب من قبل مصرف البحرين المركزي والبالغ 12,5٪. كما لوحظ أيضاً

أن المجموعة بصد جمع مزيد من التمويل المتوسط الأجل خلال أرباع السنة المقبلة والذي من المتوقع أن يقيح مزيداً من التوافق بين ملف الأصول والخطوات، كما يعزز توقعات وكالة التصنيف بالتحسن في ملف مخاطر السيولة للمجموعة. في الوقت نفسه، أشار التقرير إلى أن التدابير المتخذة تجاه ترشيد التكاليف، من بين استراتيجيات أخرى، يتوقع أن يؤدي إلى تعزيز الربحية خلال أرباع السنة المقبلة.

وتعليقاً على ما جاء في التقرير، قال الرئيس التنفيذي لمجموعة جي إف إنش المالية هشام الرئيس: «نحن سعداء مرة أخرى بما أبرزه التقرير من التحليل الإيجابي المستمر لتقدم جي إف إنش وإنجازاتها والتوقعات المستقبلية لها. وكما أوضح التقرير نحن نواصل تنوع أنشطة أعمالنا من خلال التوسع في نشاط الخزينة والنمو المتواصل عبر أنشطتنا الاستثمارية، وتحقيق تحارجات ناجحة، والقيام بكل ما هو ضروري لواصل الاحتفاظ بوضعنا المالي القوي. وأنه من خلال وضعنا المالي القوي في 2019 والنظرة المستقبلية التي وصفت بالمستقرة، نتطلع إلى تحقيق مزيد من التقدم والإنجازات خلال العام المقبل فيما نواصل تنفيذ إستراتيجيتنا وحنى ثمار استثمارنا وجهودنا التي بذلناها خلال العام الماضي».

# «الوطني»: قوة القطاع غير النفطي تدعم النمو الاقتصادي للإمارات



المباشر إلى الإمارات. **أفاق واعدة** تتميز الإمارات ببيئة أعمال مواتية (احتلت المرتبة السادسة عشر في مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن منظمة التجارة العالمية في 2020) فضلاً عن الإصلاحات الحديثة الداعمة للاستثمار والبنية التحتية المتطورة وقوة أداء قطاع البنوك بما يجعل الإمارات إحدى أكثر الوجهات الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى المنطقة. إلا أن المخاطر السلبية المتمثلة في حالة عدم اليقين بشأن النمو العالمي والتقلبات الجيوسياسية الخارجية قد تحد من النمو الاقتصادي غير النفطي. وقد أثرت تلك المخاطر على تدفق إيرادات الشركات التابعة للحكومة والتي تشكل حصة كبيرة من قطاع الأعمال. في حين قد تساهم أسعار الفائدة المنخفضة في الحد من بعض ضغوط خدمة الدين الخاصة بالشركات الحكومية على المدى القصير، إلا أن الطاقة الإنتاجية الفائضة بعد اكسبو 2020 قد يسبب ضعفاً في ميزانيتها المالية. بالإضافة إلى ذلك، أدى التراجع المستمر لأسعار العقارات إلى خفض جودة ضمانات القروض لدى البنوك وارتفاع الخصصات وانخفاض صافي إيرادات الفائدة. إلا أن تأسيس لجنة جديدة لتنظيم القطاع العقاري وكذلك جهود البنك المركزي الأخيرة للحد من اكتشاف البنوك على قطاع العقاري قد تساهم في إدارة هذه المخاطر على المدى المتوسط.

إلى 3,2٪ من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط خلال الفترة الممتدة بين 2019 و2022، إلا أن الوضع المالي لا يزال قوياً بفضل توافر الحيز المالي والمصداق المالية المرتفعة. كما سيؤدي تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي وتراجع أسعار النفط والتوترات الجيوسياسية الإقليمية إلى تقليص فائض الحساب الجاري على المدى المتوسط، حيث يتوقع أن تتراجع نسبتته من الناتج المحلي الإجمالي من 8,8٪ في العام 2019 إلى حوالي 6,5٪ من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط خلال الفترة الممتدة بين 2020 و2022. وفي المقابل، ستساهم الإصلاحات الحكومية في تحسين بيئة الأعمال على المدى المتوسط وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي

من طلب الشركات المرتبطة بالحكومة والشركات الكبرى على الاقتراض. **الوضع المالي** من المتوقع أن تتراجع الإيرادات الحكومية من نسبة 29,2٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2019 إلى 28,0٪ من الناتج المحلي الإجمالي في 2020 - 2022 على خلفية انخفاض أسعار النفط وآثار التدابير الحكومية التي تهدف إلى خفض تكاليف الأعمال التجارية وتحسين الإطار الناظم للنشاط الاستثماري. من جهة أخرى، سيرتفع الإنفاق العام خلال الفترة الممتدة بين 2019 و2021 وخلفية الخطط الحكومية الهادفة لتعزيز النمو الاقتصادي. لذا فإنه من المتوقع أن يزداد عجز الميزانية ليصل في متوسط

السياسة النقدية للاحتياطي الفيدرالي الأمريكي خلال النصف الثاني من العام 2019، وما أعقبه من خفض أسعار الفائدة المحلية نظراً لربط الدرهم الإماراتي بالدولار الأمريكي، في خفض تكاليف تمويل القطاع الخاص. ومن المتوقع أن يساهم خفض أسعار الفائدة في دعم طلب القطاع العام والأفراد وقطاعات الأعمال للائتمان، إضافة للحد من أعباء خدمة الديون. ورغم التباطؤ الاقتصادي، إلا أن شروط الائتمان مازالت داعمة مع وجود بعض التشدد بمتطلبات الضمان على القروض العقارية والعلاوات على القروض مرتفعة المخاطر. ومن المتوقع أن يبلغ نمو الائتمان المحلي حوالي 4٪ في المتوسط خلال الفترة ما بين 2020 و2022 بدعم

نسيبياً وتوفير الدعم لكبح جماح تراجع الأسعار على المدى المتوسط. **زيادة التضخم** دخلت الإمارات في مرحلة انكماش الأسعار في العام 2019، إلا أن انتعاش الطلب المتوقع مع اقتراب فعاليات معرض اكسبو 2020، بالإضافة إلى تأثير فرض الضرائب الخاصة الجديدة، بدءاً من ديسمبر 2019، سيكون لهما دور في اكتساب الأسعار لمزيد من الزخم. من جهة أخرى، من المتوقع أن تظل أسعار الوعود المحلية منخفضة على المدى المتوسط نتيجة لضعف أسعار النفط. لذا فإنه من المتوقع أن يصل معدل التضخم إلى 2,4٪ في المتوسط خلال فترة التوقع 2020-2022. **السياسة النقدية** سيساهم تحول موقف

القطاعات الاقتصادية. ومن المتوقع أن يتباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في العام 2022 إلى 1,5٪، بضغط من تراجع تأثير حزمة التحفيز في أبوظبي ومعرض إكسبو 2020. **معاينة القطاع العقاري** لا يزال سوق العقارات في الإمارات يشهد حركة تصحيحية في ظل تكييف الأسعار لتتوافق مع زيادة العرض. ومن المتوقع أن تستقر موجة تراجع الأسعار، التي بدأت في العام 2015، على المدى المتوسط بفضل تأسيس اللجنة العليا للتخطيط العقاري والتي من شأنها تنظيم وتيرة المشاريع العقارية. كما ستساهم المبادرات التحفيزية الساعية لخفض تكاليف المعاملات العقارية إضافة إلى التوقعات ببقاء أسعار الفائدة منخفضة

وتشير إلى أن النشاط الاقتصادي في الإمارات سيظل مرناً خلال الفترة 2020-2022، على الرغم من توقع استمرار خفض حصص إنتاج النفط المرتبط باتفاقية أوبك وحلفائها وتراجع الطلب على منتجات الطاقة، وهو الأمر الذي قد يقلل من أثر الاستثمارات في هذا القطاع على النمو ومن المتوقع أن يسجل القطاع النفطي نمواً يصل إلى 2,2٪ في المتوسط خلال الفترة ما بين عامي 2020-2022. وفي المقابل، يتوقع أن يسجل القطاع غير النفطي نمواً بنسبة معتدلة تصل إلى 1٪ في العام 2019 قبل أن يرتفع إلى حوالي 1,8٪ في الفترة ما بين عامي 2020-2021، حيث سيساهم معرض إكسبو 2020 في تعزيز قطاعي السياحة وتجارة التجزئة بالتزامن مع بدء ظهور نتائج سياسات التحفيز المالي والإصلاحات